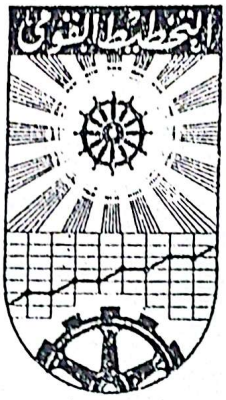

معهد التخطيط القومى

مذكـــرة داخليـة رقم (٨٦٦)

(مستقبل استخدام الموارد الطبيعية فى الوطن العربى)

(الموارد الزراعيـــة)

اعـــداد

أ ٠ د ٠ سـعد طـه عـلام

مايـو ١٩٩٤

طريق سلاح سالم ـــ مدينة نصر القـاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(بسم الله الرحمـن الرحيـم)

مستقبل إستخدام الموارد الطبيعية فى الوطن العربى

(الموارد الزراعيـــــة)

تمهيـــد

رغم وفرة الموارد الزراعية فى الوطن العربى الا انها تتصف بخصائص عده، لعل فى مقدمتها التباين فى توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها البعض سواء الارض الزراعية، أو القوى العاملة الزراعية، وموارد المياه، والموارد المالية ٠ كما انها تتصف بتخلف انماط الاستخدام بما يؤدى الى عدم كفاية الانتاج لحاجة المواطنين ٠ بالاضافة الى عدد من الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول العربية، والتى تعتبر من عقبات تنمية استخدام موارد تلك الدول فى نفس الوقت ، من هذه الخصائص اعتماد اقتصادياتها على القطاع الاولى سواء كان الزراعة او الثروات المعدنية والبترولية فى شكل مادة خام، وكذلك ضعف القطاع الصناعى، وعدم استغلال الموارد المتاحة بطريقة فعالة، علاوه على ارتفاع معدلات نمو السكان، وانخفاض مستويات الدخول - فى معظم الدول العربية - وزيادة الطلب الاستهلاكى، وعدم تنوع الصادرات ، كذلك عدم توفر الخبرات الفنية بالقدر الكافى وضعف الجهاز الادارى وتخلفه ٠

كما أن هناك عديد من العقبات فى طريق استخدام تلك الموارد الاستخدام الامثل ، فى مقدمه تلك العوامل تخلف الاساليب التكنولوجية المستخدمه، وصعوبة انتقال السلع ورؤوس الاموال والعماله بين الدول العربية وبعضها، بالاضافة الى ارتباط اقتصاديات بعض الدول العربية بالاقتصاديات العالمية وما يؤدى اليه ذلك من زيادة فى مديونية الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية منها ٠

ورغم اهمية الموارد الزراعية فى الدول العربية إلا انها لم تلقى العناية الكافيـــة لاستغلالها الاستغلال الامثل الامر الذى ترتب عليه زيادة الواردات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العربية من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية منها بصفة خاصة ٠ حيث وصلت الاوضاع الغذائية فى العديد من الدول العربية الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى الى ما يقارب ٢٥٪ وزيادة الاعتماد على الخارج فى تغطية الفجوة الغذائية الى درجة تهدد الأمن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى تلك الدول وتؤثر على استقلالية قرارها ٠

وحيث يتسم السوق العالمى للسلع الزراعية - وخاصة الغذائية بسيطرة عدد محدود من الدول المتقدمه المنتجة للغذاء والمحتكرة لصادراته، وهنا تبرز حقيقه الجانب السياسى للغذاء، فمن لايملك غذائه لايملك قراره ٠

وحيث يبلغ حجم واردات الدول العربية من الحبوب قرابه ٣٠ مليون طن حاليا تصل قيمتها الى ٢٠ مليار دولار ٠ مع استمرارية وتزايد عجز الميزان التجارى العربى، حيث تزايدت نسبة قيم الواردات الى الصادرات من ٤٦,٤٪ عام ١٩٨٠ الى نحو ١١٢,٥٪ عام ١٩٨٦ ٠

ووضع هذا شأنه ليفرض على الدول العربية سياسات واجراءات حاسمة وسريعة لمواجهته لعل فى مقدمتها تنمية وتطوير استغلال مواردها الزراعية بكل السبل الممكنة، بالاضافة الى ان الدول العربية لم تكن فى حاجة الى التكامل الاقتصادى - والزراعى منه على وجه الخصوص - مثلما هى الآن ٠

وهنا محاولة لاستعراض الموارد الزراعية العربية وانماط استخدامها - مع التركيز على الارض الزراعية والقوى العاملة - ومعوقات ومتطلبات الاستخدام الامثل للموارد الزراعية العربية، كذلك نظره مستقبلية على استخدام تلك الموارد ٠

الرقعة الارضية الزراعية فى الوطن العربى :

تأتى الارض الزراعية فى مقدمه الموارد الطبيعية الزراعية، لما تمثله من اهمية بالنسبة للانتاج الزراعى، حيث تعد عنصر الانتاج الاساسى فى الزراعة ٠ وعلى الارض تتضافر باقى عوامل ومستلزمات الانتاج لتوفير الاحتياجات من السلع الزراعية ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يبلغ اجمالى الرقعة الزراعية الحالية فى الوطن العربى نحو ١٣١ مليون هكتار من مختلف نوعيات الاراضى، والتى تزرع بأساليب مختلفة سواء من ناحية مرات الزراعة وطريقة الرى ٠

ويتباين توزيع تلك المساحات بين الدول العربية وبعضها البعض، فبينما يوجد نحو ٩٣٪ من الاراضى الزراعية فى سبع دول فقط وهى السودان (٥٩٪) العراق (٧,٧٪)، الصومال (٦,٣٪)، المغرب (٥,٨٪)، الجزائر (٥,٥٪)، سوريا (٤,٧٪) وتونس (٣,٦٪) ٠ نجد أن باقى الدول العربية جميعها بها نحو ٧٪ من الارض الزراعية ٠ كما يتضح من جدول (١) ٠

وهناك دولا عربية تكاد تنعدم بها الارض الزراعية كالبحرين (٠,٠٠٣٪)، جيبوتى (٠,٠٠٠٢٪)، الامارات (٠,٠٢٪)، الكويت (٠,٠٢٪) ٠

وهذا التباين فى توزيعات الارض الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض يصاحبة تباين آخر فى توزيع عدد من عوامل الانتاج كالقوى العامله الزراعية والاستثمارات وفى اتجاه معاكس، كما يترتب عليه نتائج اقتصادية لعل فى مقدمتها عدم مقدره عديد من الدول على توفير إحتياجاتها الزراعية وفى مقدمتها السلع والمنتجات الغذائية ٠

القوى العاملة الزراعية فى الوطن العربى :

تعد القوى العاملة الزراعية بمختلف نوعياتها من أهم عناصر الانتاج الزراعى، ويبلغ اجمالى القوى العاملة الزراعية فى الوطن العربى نحو ٢٠,٣٥ مليون عامل (فى عام ١٩٨٣/٨٢) ٠

وكما أن هناك تباين فى توزيع الارض الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض، كذلك هناك تباين فى توزيع القوى العاملة الزراعية بينها ٠ فبينما يوجد نحو ٧٥٪ من القوى العامله الزراعية فى خمس دول وهى مصر (٢٢,٨٨٪)، السودان (٢٢,٧٢٪)، المغرب (١٤,٨١٪)، الصومال (٧,٦٨٪)، اليمن الشمالى (٧,٦٪) فأن السته عشر دولة بها نحو ٢٥٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية ٠

وتصل نسبة القوى العاملة الزراعية الى نحو ٩٢٪ اذا اضيف للدول الخمس السابقة كل من (الجزائر (٤,٧٪)، العراق (٤,٦٪)،سوريا (٣,٥٪)، وتونس (٣,١١٪) ٠ أى يمكننا القول ان ٩٣٪ من القوى العاملة الزراعية تتركز فى تسع دول عربية فقط ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واذا ماقورن تواجد الارض الزراعية بتواجد قوه العمل الزراعى نجد ان هناك قدر من التناسق الى حد ما فى دول وهى العراق، الصومال، الجزائر، سوريا، تونس ٠ وان هناك إختلال وعدم توازن بين الارض الزراعية وقوه العمل الزراعى فى كل من السودان والتى بها نحو ٥٩٪ من الارض الزراعية يقابلها نحو ٢٣٪ من قوه العمل الزراعى العربى ، المغرب وبها نحو ٥,٨٪ من الارض الزراعية يقابلها نحو ١٥٪ من القوه العاملة الزراعية، واليمن الشمالى وبها نحو ٢,٣٪ من الارض الزراعية يقابلها نحو ٧,٦٪ من القوة العاملة الزراعية ٠ وأكبر مظاهر الاختلال بين عنصرى الانتاج يتواجد فى مصر والتى بها نحو ٢٪ من الارض الزراعية العربية يقابلها نحو ٢٣٪ من القوة العاملة الزراعية ٠ وما سبق يتضح فى جدول (١) ٠

ومن ثم يمكن القول ان مخزون قوه العمل الزراعى العربى تتواجد فى كل من مصر، المغرب، اليمن الشمالى، والسودان الى حد ما ٠

نمط استخدام الارض الزراعية فى الوطن العربى :

يرتبط نمط استخدام عوامل الانتاج الزراعى بالمستوى التكنولوجى المتاح والسائد فى كل مجتمع، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن نمط استخدام الارض الزراعية فى الوطن العربى مازال متخلفا ٠

ويعتمد نمط استخدام الارض على طريقة الرى المتبعه، وبالنظر الى طرق الرى السائدة فإنها تشتمل على :

أ - رى على مياه الامطار ٠
ب- رى على مياه الآبار ٠
ج - رى على مياه الانهار ، ويشتمل على أسلوبين ، رى بالراحة أى بالغمر، ورى بالآلات ٠

ويرتبط بنظام الرى فى بعض البلدان مستوى تكنولوجى متقدم ويقوم على الرى بالرش والرى بالتنقيط فى بلدان مثل الأردن ومصر ولبنان والمغرب وسوريا.

والى مدى بعيد يقوم على اسلوب الرى نوعية الزراعات التى تتواجد فى كل اقليم، وبصفة عامة تسود مناطق الرى بالامطار محاصيل الحبوب والمراعى، ومناطق الرى بالآبار بالاضافة الى محاصيل الحبوب يتواجد بها الخضر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (١)
الرقعة الزراعية والقوى العاملة الزراعية ونسبتها فى الدول العربية

الدولة	الرقعة الزراعية الف هكتار	الرقعة الزراعية ٪ للاجمالى	القوى العاملة الزراعية بالالف	القوى العاملة الزراعية ٪ للاجمالى
الأردن	٤٠٠,٢	٠,٣١	٦٦,٣	٠,٣
سوريا	٦١٠٥,٠	٤,٦٧	٧١٨,٥	٣,٥
العراق	١٠١٢٥,٠	٧,٧٣	٩٤١,٠	٤,٦
لبنان	٣٤٠,٠	٠,١٨	٥٨,٠	٠,٣
اليمن ج	٢٣٣,٥	٠,١٨	٣٠٦,٠	١,٠
اليمن ش	٣٠١٥,٠	٢,٣٠	١٥٦٣,٠	٧,٦
الامارات	٢٦,٥	٠,٠٢	١٧,٤	٠,٠٨
البحرين	٣,٧	٠,٠٠٣	٣,٢	٠,٠٢
السعودية	١٠٥٠,٠	٠,٨٠	٥٩٨,٨	٢,٩
عمان	٨٠,٤	٠,٠٦	١٤٦,٠	٠,٧
قطر	٥٩,٠	٠,٠٥	٣,٣	٠,٠٢
الكويت	١٩,٩	٠,٠٢	٧,٠	٠,٠٣
تونس	٤٦٩٥,٦	٣,٥٨	٦٢٣,٠	٣,١١
الجزائر	٧٢٣١,٤	٥,٥٢	٩٦٠,٠	٤,٧
ليبيا	١٥٧١,٠	١,١٩	١٩٥,٧	٠,٩١
مصر	٢٦١٦,٦	١,٩٩	٤٦٥٧,٠	٢٢,٨٨
المغرب	٧٦٢١,٢	٥,٨١	٣٠١٣,٠	١٤,٨١
جيبوتى	٠,٣	٠,٠٠٠٢	—	—
السودان	٧٧٤٠١,٨	٥٩,١٠	٤٦٢٤,٠	٢٢,٧٢
الصومال	٨٢٩٠,٠	٦,٣٣	١٥٦٣,٠	٧,٦٨
موريتانيا	١٧٦,٨	٠,١٣	٣٨٧,٠	١,٩٠
الجملة	١٣٠٩٦٢,٩	١٠٠	٢٠٣٥١,٢	١٠٠

المصدر :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية - (الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية) - مجلد رقم (٥) - الخرطوم - سبتمبر ١٩٨٥ - ص ٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والبساتين، أما مناطق الرى على مياه الانهار فيزرع بها كافة النوعيات والتى ترتبط بالنواحى المناخيـة ٠

وبصفة عامة ، يمكن القول ان المحاصيل والزراعات التقليدية تعتبر النمط السائد فى استخدام الارض الزراعية فى الوطن العربى، كما أن الاساليب الانتاجية تقليدية، ويرتبط بما سبق مستوى الانتاجية الزراعية والتى تعتبر متدنية فى كافة النوعيات ٠ وثم فإن هناك امكانية كبيرة لزيادة حجم الانتاج الزراعى فى السنوات القادمة وذلك بالاعتماد على نوعية المحاصيل المزروعة (السلالات)، وعلى أسلوب الزراعة المستخدم ، هذا ، وقد لمست معظم الدول العربية تلك النواحى واخذت فى تطوير نوعيات المحاصيل وكذلك اساليب الزراعة والرى بها، والمطلوب هو تعميم تلك النواحى فى القطاع الزراعى فى كل دوله وهذا يتوقف على الامكانيات المادية المتاحه للدوله ٠

نمط استخدام القوى العاملة الزراعية فى الوطن العربى :

تعد الزراعة فى معظم - ان لم يكن كل - الدول النامية مهنه وطريقة معيشه، حيث يتوارثها عن الآبار، وهى مهنه من لاعمل له، ويترتب على ذلك تخلف المعارف الزراعية حيث تقوم على المعارف المتوارثة دون تطوير بل فى معظم الحالات مقاومة التطوير فى الزراعة، كما ينعدم التدريب للعاملين بالزراعة فى تلك الدول ٠

ومن ثم تعد القوى العاملة الزراعية متخلفه فى تلك البلدان، حيث تعانى من الامية، قله أو /وانعدام التدريب وبالتالى تخلف الفن الانتاجى المستخدم ومن ثم انخفاض انتاجية عنصر العمل فى القطاع الزراعى وانخفاض الانتاجية الزراعية بصفة عامة ٠

ولابد ان يكون معلوما أن تطوير القطاع الزراعى وزيادة الانتاجية مرتبط الى حد بعيد بتطوير ورفع كفاءة عنصر العمل فى القطاع ٠ فحيث تعد الزراعة فى الدول المتقدمه صناعة متطوره لذا يلزم توفير واعداد عنصر العمل القادر على استخدام اساليب الانتاج المتطورة والتكنولوجيا فى الزراعة ٠

كما انه فى غالبية الدول العربية - خاصة كبيرة الكثافة السكانية - تزداد كثيرا القوى العاملة الزراعية عن احتياجات القطاع الزراعى، وذلك مقارنة بمساحة الارض ونمط وتكنولوجيا الانتاج السائد فى تلك المجتمعات ٠ ويترتب على ذلك شيوع كافة انواع البطالة سواء الكاملة او المقنعة او الرسمية وغيرها فى القطاع الزراعى فى تلك الدول ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويترتب على ما سبق انخفاض كفاءة استخدام عنصر العمل الزراعى وانخفاض مستوى الدخل الفردى الزراعى ومن ثم مستوى المعيشة للعاملين فى القطاع، وقد يترتب على ما سبق آثار اقتصادية واجتماعية ومنها هجرة العمالة الزراعية خارج القطاع ٠

بعض آثار التخلف فى استغلال الموارد الزراعية فى الوطن العربى :

يترتب على التخلف فى استغلال الموارد الزراعية فى الوطن العربى والذى تتضح سماته فى تخلف استغلال الارض واساليب الانتاج المتخلفة بالاضافة الى تخلف التكنولوجيا الزراعية وتخلف عنصر العمل الزراعى، يترتب على ذلك عديد من النتائج والآثار والتى نشير الى البعض منها فى التالى :

- زيادة الفجوة الغذائية :

تتصف كل الدول العربية بعدم كفاية الانتاج الزراعى لحاجات الاستهلاك بها وذلك من معظم السلع الزراعية الغذائية على وجه الخصوص ٠ ويترتب على ذلك بصفة اساسية زيادة واردات تلك الدول من العالم الخارجى، والذى يعنى تسرب حصيلة الدولة من العملات الاجنبية للخارج ٠ ويتزايد هذا العجز عاما بعد آخر ٠ ويرجع ذلك الى زيادة السكان والدخل وعدم زيادة الانتاج بنفس المعدلات، بالاضافة الى الاعتماد على الاستيراد من الخارج كمصدر اساسى للغذاء بدلا من الاعتماد على تنمية الانتاج المحلى، واستسهال هذا الحل ٠ كذلك وبصورة اساسية غياب وعدم تبنى استراتيجية واضحة للتنمية فى عديد من الدول بصفة عامه والتنمية الزراعية بصفة خاصة والتى فى اطارها يتم تحديد الاولويات وفى مقدمتها اشباع الحاجات الاساسية والغذاء فى مقدمتها ايضا ومن ثم يمكن القول بأن حجم الفجوة الغذائية يتزايد عاما بعد آخر فى معظم الدول العربية وخاصة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة كما يتضح من جدول (٢) ٠

وتتضح الفجوة الغذائية فى العجز فى الميزان التجارى الغذائى فى الدول العربية، والذى تعانى منه كافة الدول العربية عدا الصومال، موريتانيا ٠ وقد بلغ اجمالى عجز الميزان التجارى الغذائى للدول العربية نحو ١٧ ألف مليون دولار (فى عام ١٩٨٣/٨٢) ٠ ويأتى فى مقدمة تلك الدول السعودية، مصر، العراق، الجزائر، ليبيا، الكويت، الامارات، سوريا، الاردن، ثم لبنان فباقى الدول العربية كما يتضح من جدول (٣) ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٢)

تقدير عجز الانتاج المحلى عن الوفاء بالاحتياجات

السلعة	١٩٧٥		١٩٨٠		٢٠٠٠	
	العجز بالمليون طن	نسبة العجز للاحتياجات ٪	العجز بالمليون طن	نسبة العجز للاحتياجات ٪	العجز بالمليون طن	نسبة العجز للاحتياجات ٪
القمح	٧,١	٤٢	٩,٤	٤٧	١٨,٧	٥٢
الارز	٠,٨	٢٣	٠,٩	٢٣	٣,٢	٤٣
الذرة الشامية	١,٠	٢٣	١,٥	٢٨	٤,٣	٤٤
ذرة رفيعة	٠,٦	١٢	١,٠	١٥	١,٨	١٦
الشعير	٠,٦	١٣	٠,٥	١٠	١,٠	١٤
السكر	٢,٠	٥٩	١,٥	٤١	٣,٦	٤٦
اللحوم	,٤	١٨	٠,٦	١٩	٢,٨	٣٦
البيض	٠,٠٦	٢١	٠,٠٢	٧	٠,٢	٢٣
الالبان	٠,٥	٦	١,٠	٩	٦,٨	٢٨

المصدر :

دكتور/نادر فرجانى - (هدر الامكانية) - مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة - ١٩٨٢ - ص ٣٥ ٠ جدول (٤) ٠ جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - (مستقبل اقتصاديات الغذاء فى الدول العربية) - (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) - الجزء الثالث - الخرطوم - ١٩٨٧٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٣)

انتاج الحبوب والواردات منها والميزان التجارى الغذائى بالدول العربية

(٨٤/٨٠)

الدولة	انتاج الحبوب الف طن	الواردات من الحبوب الف طن	الميزان التجارى الغذائى مليون دولار
الأردن	١٥٩,٥٠	٥٦٩,٦٢	٤٤٢,٠٣
سوريا	٢٦٩٤,٠٠	١٣٦٢,٠١	٥٦٠,٩٧
العراق	١٨١٨,٢٠	٣٥١١,٦٧	٢٠٤٣,٢٥
لبنان	٣١,٠٠	٤٠٧,٢٨	٤١٠,٧١
اليمن ج	٢٦,٠٦	١٩٨,٩٩	١٨٩,٣٠
اليمن ش	٣٦٢,٧٩	٥٥٦,٤٢	٤٣٠,٦٧
الامارات	٣,٧٠	٣٢٧,٥٠	٦٧٤,٧٠
البحرين	----	٣٥,٦٩	٢٠٠,٠٧
السعودية	٦٨٧,١٠	٤١٥٤,٧٠	٥١٤٥,٧٨
عمان	٣,٠٠	١٨١,٦٧	٣١١,٦٦
قطر	٠,٨٧	٧٠,٢٨	٢٠٠,٧٠
الكويت	٠,٤٢	٤٥٨,٧١	٩٠٦,١٩
تونس	١٠٧٤,٤٠	١١٣٧,٠٦	١٧٨,٢٨
الجزائر	١٢٩٨,٠٠	٣٧٨٤,٦٨	١٩١٣,٥٠
ليبيا	٤١٦,٠٠	٨٠٨,٣٩	١١٠٠,٠٣
مصر	٨٧٠١,٠٠	٥٥١٧,٣١	٢٣٦٧,٦٠
المغرب	٣٥٧٣,١٢	١٩٤٣,٦٩	٧٩,٠٢
جيبوتى	----	٣٧,٦٨	٦٠,٩٠
السودان	٢٤٦٥,٥	٤٥٣,٤٧	٤٧,٨٥
الصومال	٣٥٨,٠٠	٢٤٦,٢٦	١٤٦,٤٠
موريتانيا	٣٧,٧٤	٢٢٦,٩٢	٣٨,٩٩
الجملة	٢٣٧١٠,٤٠	٢٥٩٩٠,٢٧	١٧٠٧٧,٨٢

المصدر :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية - (الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية) - مجلد رقم (٥) - الخرطوم - سبتمبر ١٩٨٥ - ص ٣٥ ، ٠٠٠٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن تفاقم واردات الغذاء فى الدولة يؤدى الى التبعية، والتبعية لاتعنى بها التبعية السياسة بقدر ما تعنى التبعية الغذائية فهى أشد وانكى من أى صورة اخرى من صور التبعية بل واثقلها قيودا على الدولة التى تعانى من عجز الغذاء،حيث تتحكم قله من الدول المتقدمة فى فائض الغذاء فى السو ق العالمية والحصول على واردات الغذاء اصبح ذو خطورة حيث يمكن استخدامه كأداة ضغط على الدولة ،المستوردة ٠ ولابد ان تعتبر الاوضاع الغذائية فى مرتبة الاوضاع العسكرية من ناحية علاقتها بالامن القومى ٠

زيادة الواردات من الخارج :

تتصف اقتصاديات الدول العربية فى معظمها بأنها اقتصاديات تابعة للعالم الخارجى وخاصة فيما يتعلق بالواردات الزراعية والغذائية منها بدرجة كبيرة ٠ ويتضح ضخامة هذه الواردات وتزايدها من عام لآخر فى كل من السعودية ومصر والعراق والجظائر وليبيا ٠ وذلك رغم اتجاهها للتناقص فى السنوات الآخيرة منذ ١٩٨٤ ويعزى ذلك لتناقص عائدات النفط بصفة رئيسية فقد بلغت قيم اجمالى واردات الدول العربية نحو ١١١,١٦، ١٣٤,٤٧، ١٣٨,٥١١، ١٢٥,٢٧، ١١٧,٠١، ٩٨,٦٤، ٩٢,٣٢ مليون دولار وحتى ١٩٨٦ بالترتيب ، جدول (٤) ٠ورغم اتجاه جملة واردات الدول العربية للتناقص فى السنوات الاخيرة إلا انها مازالت تمثل حجما كبيرا ٠ وهذا التناقص لايعزى الى زيادة الانتاج المحلى بقدر ما يعزى الى انخفاض اجمالى الصادرات لتلك الدول وخاصة صادراتها النفطية، بمقارنة اجمالى قيمة الواردات بإجمالى قيمة الصادرات خلال نفس السنوات، اتضح ان اتجاه الصادرات للتناقص يصاحبه اتجاه مماثلا لتناقص الواردات، حيث كانت نسبة الواردات الى الصادرات نحو ٤٦,٤٪، ٦٠,٢٪، ٨٢,٥٪ ، ٩٩,٠، ٩٨,٠٪، ٩٢,٦٪، ١١٢,٥٪ خلال نفس السنوات السابقة الاشارة اليها، وهو ما يؤكد ان تناقص قيم واردات تلك الدول راجعا الى تناقص قيم صادراتها - جدول (٤) ٠

ويأتى فى مقدة الواردات الغذائية واردات الحبوب ، والتى تعد اهم واخطر بنود الواردات بصفة عامة، ذلك لما تمثله من اهمية استراتيجية كسلعة ضرورية فى المقام الاول ٠ كذلك ،لسيطرة عدد محدود من الدول المتقدمه التى لديها فائض على السوق العالمى لتلك السلعة وما يمثله الارتباط بتلك الدول من تبعية غذائية ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٤)

قيمة اجمالى صادرات وواردات الدول العربية

(بالمليون دولار)

السنوات / البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
قيمة اجمالى الصادرات	٢٣٩٤٤٠	٢٢٣٢٢٧	١٦٧٩٣٨	١٢٦٦٠٠	١١٩٧٥١	١٠٦٥٢٤	٨٢٠٣٥
قيمة اجمالى الواردات	١١١١٦٣	١٣٤٤٧٣	١٣٨٥٠٩	١٢٥٢٧٤	١٧٠١٤	٩٨٦٤٣	٩٢٣١٥
الواردات الى الصادرات ٪	٤٦,٤	٦٠٠,٢	٨٢,٥	٩٩,٠	٩٨,٠	٩٢,٦	١١٢,٥

المصدر :

معهد التخطيط القومى - مركز المعلومات التخطيطية - (لمحة احصائية عن التجارة الدولية) - القاهرة ١٩٨٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويأتى فى مقدمة الدول المستورده للحبوب كل من مصر (٥,٥مليون طن) السعودية (٢,٤مليون طن)، العراق (٣,٥مليون طن)، المغرب (٢,٠٠مليون طن)، سوريا (١,٤مليون طن)، تونس (١,١مليون طن)، وباقى الدول العربية بكميات (١) أقل - ويبلغ اجمالى واردات الدول الغربية من الحبوب نحو ٢٦ مليون طن سنويا ، كما يتضح من جدول (٣) ٠

مستقبل تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية :

رغم كبر الموارد الزراعية فى الوطن العربى إلا ان التباين فى توزيع تلك الموارد من دولة الى آخرى يمثل العقبة الاساسية فى تنميتها مستقبلا، حيث تعانى تلك الموارد من عدم الاستغلال و/أو عدم الاستغلال الامثل نظرا للنقص فى باقى عوامل الانتاج اللازمه لاستغلالها ٠

وأول هذه الموارد هى الارض الصالحة للزراعة والتى توجد بمساحات كبيرة فى بعض الاقطار وتكاد تنعدم فى اقطار اخرى ٠ يلى ذلك عنصر العمل الزراعى الذى يتوفر بكثرة ويعانى من انواع البطالة فى بعض الاقطار ويكاد ينعدم فى اقطار اخرى ٠ كذلك الموارد المالية التى تتوافر فى منطقة الخليج فى مقابل موارد ارضية زراعية محدوده للغاية، بينما تعانى باقى الدول من ندرة مواردها المالية رغم وفره مواردها الارضية الصالحة للزراعة ٠

ووضع هذا شأنه وتلك طبيعته ليفرض ويتطلب انماطا معينه من التكامل والتعاضد (٢) أو أى مسمى آخر - بهدف الوصول الى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة فى الدول العربية بغرض توفير احتياجاتها الزراعية وفى مقدمتها الغذاء ٠

---

١) تلك الكميات فى عام ١٩٨٣/٨٢ وقد تزايدت عن ذلك الآن ٠

٢) التكامل او التعاضدالاقتصادى هو نوع من انواع التعاون بين الدول وبعضها تتعدد صوره حسب ظروف الدول الداخلة فيه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحسب درجة التعاون المراد الوصول اليه والتى تناسب ظروف تلك الدول بما يمكنها من استغلال مواردها بكفاءة عالية وتحقيق احتياجات شعوبها ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهنا سنتعرض لبعض المعوقات فى مجال التنمية الزراعية العربية المشتركة ثم متطلبات التنمية الزراعية العربية يلى ذلك تصور مستقبلى لبعض انماط التكامل فى مجال تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية ٠

معوقات التنمية الزراعية العربية المشتركة :

لعله من المعروف ان هناك العديد من المعوقات للتكامل فى مجال استغلال الموارد الزراعية العربية يأتى فى مقدمتها انفصال مفهوم الانتاج عن التسويق،ولعل التركيز بالدرجة الاولى دائما ينصب على تنمية وتطوير الانتاج الزراعى فى كل قطر دون التعرض لامكانيات تسويق هذا الانتاج أو الفائض منه على المستوى القومى ٠ ولايمكن فصل الانتاج عن التسويق فى أى سياسة تكاملية ٠ حيث يتواجد فائض زراعى فى بعض الدول العربية والتى يسهل عليها تسويقه فى العالم الخارجى عن الوطن العربى ٠

كما أن غياب استراتيجية عربية قومية موحده وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى كان له اكبر الاثر فى تخلف قوى الانتاج فى الوطن العربى وعدم مقدرتها على تحقيق الكفاية لدولها ٠ وكان العامل الرئيسى وراء غياب تلك الاستراتيجية هو التناقض الايدولوجى الذى فاق التوقع وتجاوز الاعتبارات القومية والموضوعية، وقد انسحبت آثار التقلبات الايدولوجية للانظمة العربية على العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض٠

وتماثل هياكل الانتاج فى الدول العربية وتنافسها بمعنى أدق، وتخلفها وزيادة الاستهلاك المحلى وقله الفوائض التصديرية ، والارتباط بأسواق تقليدية معينة، وتحكم القرارات السياسية فى القرارات الاقتصادية كان له الدور الكبير فى تخلف العلاقات التنموية والتجارية الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ٠

كما أن القيود الجمركية والتى تتمسك بها غالبية الدول العربية بدرجة أوبأخرى لحماية منتجاتها المحلية وذلك نظرا للتفاوت القائم فيما بينها وخاصة فيما يتعلق بتكاليف الانتاج ومستويات الدخول - ومن ثم القوه الشرائية - وبالتالى تحاول التغلب على تلك التفاوتات بغرض حماية جمركية سواء كانت عن طريق قيود التعريفه الجمركية و/أو القيود الكمية ٠

ويرجع الى المسافات الاقتصادية بين الدول وارتفاع تكلفة النقل القصور

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى التكامل سواء الانتاجى او التسويقى ٠ والنقل من أهم الخدمات التسويقية وتعتبر الدول العربية فى حاجة ماسه الى تطوير خدمات النقل سواء فيما يتعلق بالسلع او الافراد - القوى العاملة - وخاصة انماط معينة من اساليب النقل كالوسائل المبرده (الثلاجات) ٠

وتجدر الاشارة هنا الى ان الارتباطات الاجنبية - أى ارتباط الاقتصاد الوطنى بالاقتصاديات الخارجية المتقدمه بصور شتى - يعيق عملية التنمية المستقبلة فى تلك الدول المرتبطة بالخارج، كما انه عقبة فى سبيل التكامل العربى ، ولابد من الفكاك من مثل تلك الارتباطات ولن يتأتى ذلك للدولة منفردة ولكنها ستحتاج الى تعضيد من دول عربية اخرى لتتمكن من الاقدام على تلك الخطوه ٠

متطلبات التنمية الزراعية العربية المشتركة :

تتعدد متطلبات التنمية الزراعية العربية المشتركة وتشمل كل ما يمكن الدول العربية من الاستغلال الافضل والامثل لمواردها الزراعية بما يغطى احتياجاتها من السلع الزراعية ويحقق فائض يمكن تصديره للعالم الخارجى ويأتى فى مقدمة تلك المتطلبات توفير التمويل اللازم لتنمية استغلال الموارد الزراعية العربية، حيث تعانى العديد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة من ندرة الاستثمارات، بينما فى دول عربية آخرى لديها فائض فى الاستثمارات تعانى من ندرة الموارد الزراعية، ووضع هذا شأنه وفى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية، وتعثر النظام النقدى والاقتصادى العالمى، مع اتجاه القوى الخارجية نحو استنزاف القوى والطاقات الاقتصادية العربية، يعيق حصول الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة على احتياجاتها من التمويل الذى يمكنها من استغلال تلك الموارد، أو يتيح لها قدر من التمويل بشروط تعيق نموها الاقتصادى وحريتها السياسية ٠

لذلك قد يكون من الضرورى انشاء بنك للتنمية الزراعية العربية تشارك فيه الدول العربية ذات الفوائض ويتولى تمويل مشاريع التنمية الزراعية فى الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة على ان يتم تسويق انتاج تلك المشاريع فى الدول العربية التى تحتاج هذا الانتاج أولا ثم يصدر الفائض ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وانشاء هذا البنك وتحديد برنامج عمله، وتسويق انتاج المشاريع التى يقوم بتمويلها يحتاج دون شك الى تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، ومثل هذا التنسيق لازم لخطط الانتاج لعدم تكرار المشروعات والاستفادة بالميزة النسبية وحتى تتكامل تلك الخطط ولاتتنافس فيما بينها، ومن شأن تنسيق الخطط كذلك ان يعمل على تحقيق التكامل فى الصادرات العربية بدلا من التنافس فيما بينها - الموالح، التمور - الخضر ٠٠، كما أن هذا التنسيق يعمل على تبنى مفهوم التخصص الانتاجى وتحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى العربى فى المجال الزراعى بما يحقق المفهوم القومى للأمن الغذائى العربى الذى اصبح ضرورة استراتيجية للدول العربية ٠ كذلك يؤدى تنسيق السياسات الى خطط تسويقية سليمة تؤدى الى حصول كل قطر على احتياجاته اولا ثم تصدير الفائض، أى تسويق انتاج المشاريع الزراعية داخليا بين الدول العربية قبل الاتجاه الى الاستيراد من الخارج، ومثال ذلك سلعة واحه كالبصل حيث تغطى صادرات مصر واردات عديد من دول الخليج - ورغم ذلك فإن كل واردات دول الخليج من البصل تأتى من دول اخرى غير عربية - عدا سوريا ولبنان - كما يتضح من جدول (٥) ٠

وتعد القيود المفروضة على حركة رؤوس الاموال والعمال بين الدول العربية من معوقات التنمية الزراعية العربية - هذا لايعنى عدم تنظيمها وتقنين تلك التحركات - لذا يلزم الغاء تلك القيود او الحد منها بما يكفل الاستغلال الامثل لتلك الموارد الطبيعية المتاحة فى الدول العربية ٠ ويجب ان تجب النظرة القومية النظرة القطرية لتلك العوامل، وهناك دولا اخذت بهذا المفهوم فى مقدمتها العراق ٠

مع توفير كافة الضمانات لحركة تلك العوامل، وهذه الضمانات وغيرها لابد ان تكون ضمن استراتيجية عربية شاملة تأخذ البعد الاقتصادى فى الحسبان ودون الدخول فى الابعاد السياسية التى قد تعرقل تلك الاستراتيجية ٠ فالاختلاف وارد وتطابق وجهات النظر العربية فى كل الامور لن يقوم، ومن ثم وجب الاتفاق على استراتيجية اقتصادية عربية لا تتأثر بالاختلاف والتباين فى وجهات النظر السياسية ٠ وذلك ممكن فى حاله ما اذا كان الهدف هو الامن القومى العربى واعطائه الاولوية فوق كل التناقضات ٠

ومن العوامل ذات الفاعلية فى تنمية استغلال الموارد الطبيعية العربية ومن ضمنها الموارد الزراعية، هو العمل على رفع مستوى الوعى لمفهوم الوحده العربية ، وتشجيع التجمعات والتكتلات العربية فى التنمية - المشروعات المشتركة، عامة وخاصة، التبادل التجارى، المؤسسات المالية العربية ٠٠٠ وتشجيع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٥)

واردات بعض دول الخليج من البصل ومصدرها مقارنة بصادرات مصر الى خارج العالم العربى

(الف طن)

الدولة والمصدر	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٧	متوسط * ١٩٨٠ -١٩٨٥
* المملكة العربيةالسعودية (تركيا - هولندا - باكستان - الهند - لبنان - سوريا)	٢٥,٢	٣٨,٥	٢,٥٢	٦٠
* الكويت (تركيا - ايران - الهند - لبنان - سوريا)	١٦,٢	١٦,٢	٢٠,٤	٢٥
* دبى (باكستان - الهند - ايران - هولندا)	٢١,٤	١٥,٠	١٩,٤	٢٢
* اجمالى الصادرات المصرية الى خارج العالم العربى ٠	٦٦,١	٨٠,٩	٥٧,٤	٧٠

المصـدر :

المنظمة العربية التنمية الزراعية - (محددات واساليب تنمية التجارة البينية الزراعية العربية) - جامعة الدول العربية - الخرطوم - ١٩٨٥ ص ١٩٣ - جدول (٤ - ١٩) ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كافة صور التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول وبعضها، وبين المنظمات، والافراد فى الدول العربية، وذلك عن طريق اقامة المشروعات والاستثمارات المشتركة فى مجال الامن الغذائى والسلع الضرورية ٠

كذلك اعاده استثمار فوائض البيترول داخل الوطن العربى ورفع كافة قيود ومعوقات الاستثمارات العربية ٠ وتوسيع التعاون فى مختلف المجالات، كذلك فى مجال العلم والتكنولوجيا ومحاولة ايجاد وتنميط تكنولوجيا زراعية عربية يسهل التعامل معها وانتاجها وتطويرها داخل الوطن العربى ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعض انماط التكامل المستقبلية فى مجال تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية :

يدعو التباين فى توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية الى التكامل فى استغلالها وفى كل عامل من عوامل الانتاج يكون الارتكاز على دولة أو اكثر من الدول العربية - فبالنسبة للارض الزراعية يعتمد الوطن العربى على كل من السودان ، العراق، الصومال، المغرب، الجزائر، سوريا، فتونس، بالترتيب ٠

وبالنسبة للقوى العاملة الزراعية فيعتمد الوطن العربى على كل من مصر، السودان، المغرب، الصومال، اليمن الشمالى، الجزائر، العراق، سوريا، فتونس٠

وبالنسبة للموارد المالية فيعتمد الوطن العربى على كل من السعودية، دول الخليج العربى (الكويت، الامارات، قطر، البحرين) - العراق، ليبيا - الجزائر

تأسيسا على ذلك فإن مستقبل التنمية الزراعية العربية يرتبط الى حدا كبيرا بالدول الارتكازية السابق الاشاره اليها٠

ومن وجه نظرنا، فإن هناك ثلاث مثلثات للتنمية الزراعية العربية سواء فيما يتعلق بالانتاج و/أو التسويق وتلك المثلثات هى :

١ - العراق - السعودية - دول الخليج الاخرى - سوريا - لبنان - (فلسطين) اليمن ج - اليمن الشمالية - جيبوتى - الصومال ٠

٢ - الاردن - مصر - السودان - ليبيا ٠

٣ - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - كما يتضح من اشكال (١) ، (٢) ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

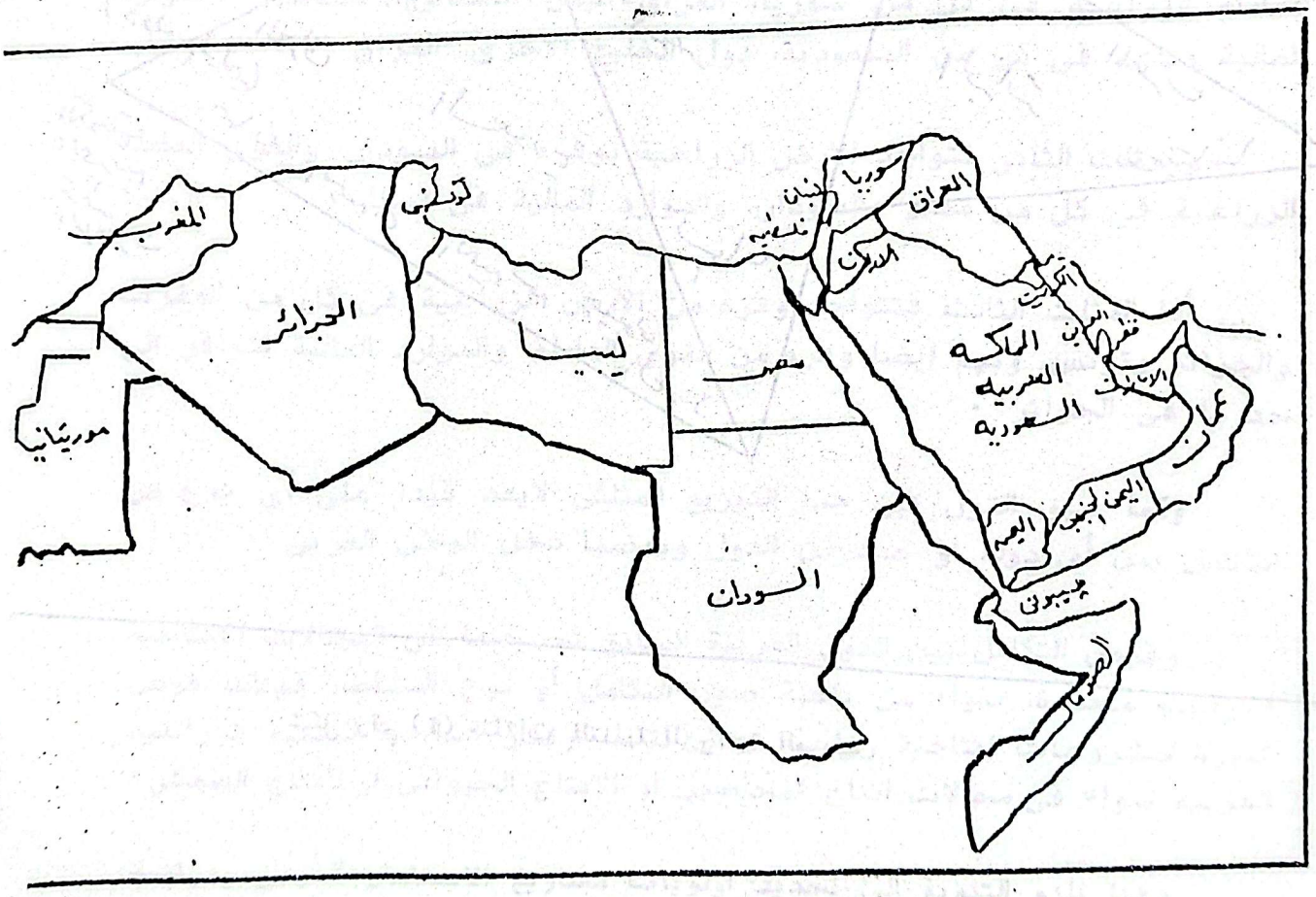

شكل رقم (١) أقطار الوطن العربي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

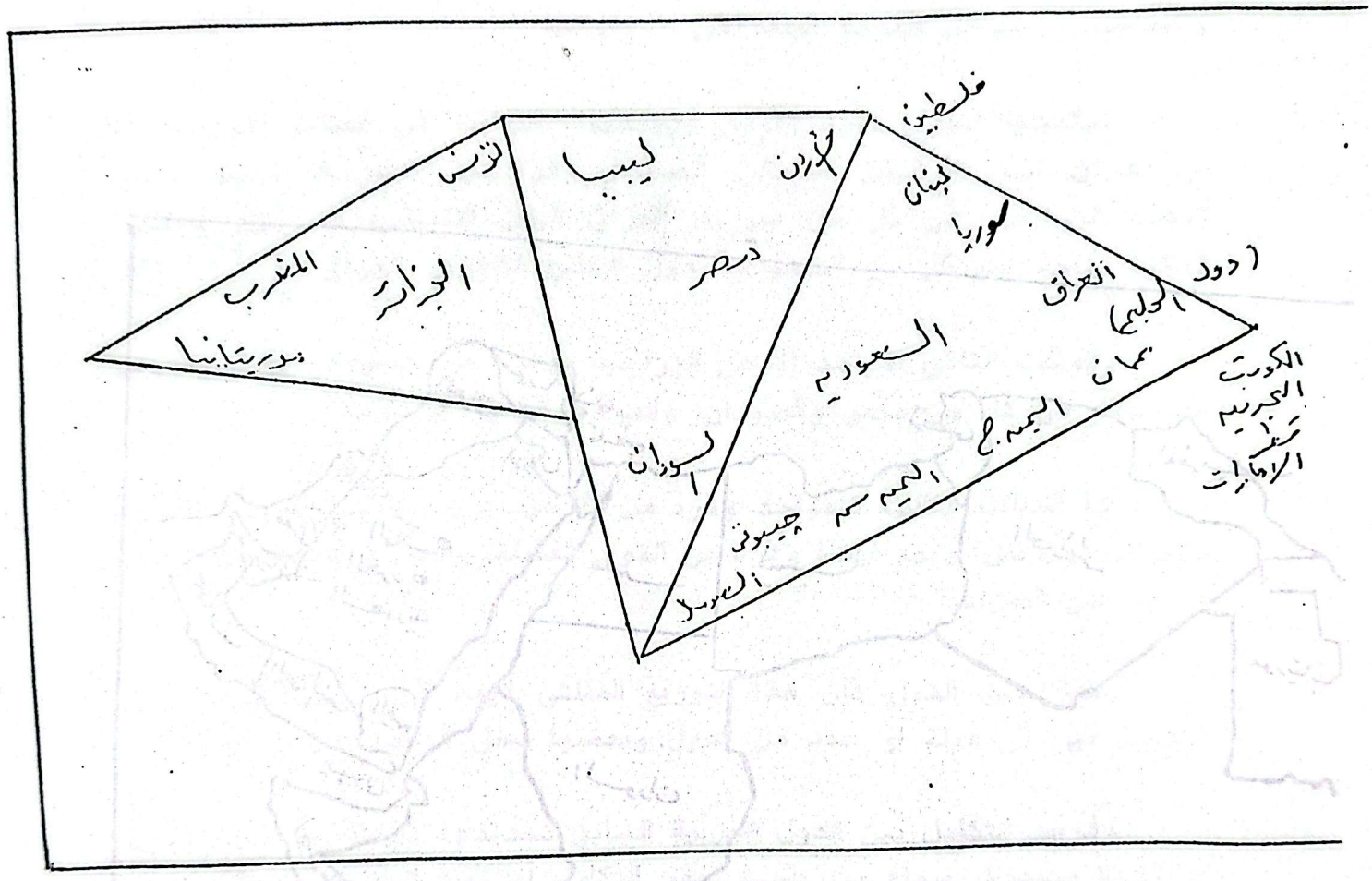

شكل رقم (٢) مثلثات التنمية الزراعية العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا لا يعنى بالضرورة ان تقتصر صور التنسيق او التكامل على تلك المثلثات، ولكن تلك الصورة هى اقربها للتنفيذ وذلك من الناحية الاقتصادية، والمكانية - عوامل القرب الجغرافى - والمالية ٠

فبالنسبة لتوزيع مورد الارض الزراعية ، تتواجد فى المثلث الاول فى كل من العراق، سوريا، اليمن الشمالى، الصومال وفره من الارض الزراعية، والقوى العاملة الزراعية فى كل من سوريا، العراق، اليمن الشمالى، الصومال، والموارد المالية متاحة فى كل من السعودية، دول الخليج الاخرى، العراق ٠

والمثلث الثانى تتواجد الارض الزراعية بوفره فى السودان، والقوى العاملة الزراعية فى كل من مصر والسودان، والموارد المالية فى ليبيا ٠

أما المثلث الثالث فتتواجد وفره من الارض الزراعية فى كل من المغرب والجزائر وتونس، وبهم ايضا وفره من القوى العاملة، والموارد المالية تتوافر الى حد ما فى الجزائر ٠

وكما سبق القول فإن هذا التوزيع المثلثى لايعد قيدا على أى نوع من التكامل بين أى دولة او عدد من الدول وبعضها دخل الوطن العربى ٠

وفرص التكامل بين الدول العربية السابق تحديدها فى المجالات الانتاجية الزراعية متعددة، سواء من ناحية صور التكامل أو نوع النشاط، فهناك فرص كثيرة لمشروعات انتاجية زراعية تمثل نقاط ارتكاز اساسية للتنمية الزراعية العربية سواء فى مجالات انتاج المحاصيل او الانتاج الحيوانى اوالانتاج السمكى٠

وهنا يلزم التنوية الى تحديد اولويات مشاريع الاستثمار العربى ودراسة جدواها بدقة كافية حتى لاتكون عرضه لاى تقلبات غير مدروسة، بما ينعكس على مفهوم التكامل ذاته، مع ازلة كافة المعوقات السابق الاشارة اليها ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالنسبة لتوطن نوعيات الانتاج الزراعى والتى تعطى اولوية للتنمية من خلال التكامل الزراعى العربى فيمكن التعرض لها كالاتى :

تنمية انتاج المحاصيل الحقلية فى كل من :

- العراق، اليمن الشمالى، الصومال ٠
- السودان، مصر ٠
- المغرب، تونس ٠

تنمية انتاج الثروة الحيوانية فى كل من :

- اليمن الشمالى، السعودية، الصومال - العراق ٠
- السودان، ليبيا ٠
- المغرب، موريتانيا، الجزائر ٠

تنمية انتاج الخضر والفاكهة :

- سوريا، لبنان ٠
- الاردن، مصر ٠
- تونس، المغرب ٠

تنمية انتاج الثروة السمكية :

- الكويت، الامارات، اليمن الجنوبى، جيبوتى ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مصر، الاردن، ليبيا ٠
- موريتانيا، تونس، المغرب ٠

تنمية انتاج محاصيل الألياف :

- العراق، الصومال ٠
- السودان، مصر ٠
- تونس، المغرب، الجزائر ٠

تنمية انتاج مستلزمات الانتاج الزراعى :

- سوريا، العراق، السعودية ٠
- مصر، الاردن ٠
- تونس، المغرب، الجزائر ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اجراءات زيادة فاعلية تكامل استغلال الموارد الزراعية العربيـــة :

التكامل فى استغلال الموارد الزراعية العربية وتنميتها لا يشترط الانتظار عليه حتى تتم جوانب التكامل العربية الاخرى - خاصة السياسية، فقد أصبح تطوير الانتاج الزراعى العربى وزيادته بما يغطى احتياجات الوطن العربى ضرورة بقاء استراتيجية وامنية ٠ ومن ثم فهناك ضرورة وامكانية لهذا التكامل بعيدا عن جوانب الاختلافات والصراعات العربية المعلومه لنا جميعا ٠ وبعض ملامح ومتطلبات هذا التكامل يمكن ايجازها فى الآتى :

١ - انشاء مؤسسة للتنمية الزراعية العربية - سواء بالاتفاق بين كل الدول العربية - وهذا فرض لايتاح حاليا - او بين عدد من الدول العربية ، وذلك بهدف تطوير وتنمية الموارد الزراعية العربية ، وانتاج عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية التى تعانى الدول العربية من نقصها وبما يحقق لها الامن القومى والامن الغذائى - وكلاهما مرتبط بالآخر - وأن تضع تلك المؤسسة فى اعتبارها الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية العربية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجى فى السلع الاساسية الى أقل ما يمكن ، واستثمار الاموال العربية داخل الوطن العربى وفى مشاريع انتاجيـة ٠

٢ - إنشاء مؤسسة مالية عربية لتمويل التنمية الزراعية فى الوطن العربى تساهم فيها الدول العربية جميعا كل حسب قدرته المالية ، ولتكن المساهمة فى صورة اسهم - وفى مقابل ذلك تحصل الدول العربية المساهمة على احتياجاتها من الانتاج الزراعى من تلك المشاريع ، ليس هذا فحسب بل وتكون الاولوية لتصريف هذا الانتاج عربيا قبل الاقدام على الاستيراد من الخارج ٠

٣ - تحديد احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية ومقدار الفجوة كميا ونوعيا، ووضع اولويات بناء على اسس متفق عليها لاختيار عدد من المنتجات ذات الاهمية الاستراتيجية والامنية والعمل على توفير قدر كافى منها داخل عدد من الدول العربية ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ - اختيار عدد من الدول العربية لاقامة المشروعات السابق تحديدها فيها، وذلك بناء على ما تتصف به تلك الدول من تواجد عوامل الانتاج الزراعى من أراضى زراعية وقوى عاملة ومياه وموقع بما يحقق مبدأ الميزة النسبية فى الانتاج الزراعى ٠

٥ - التعاقد المسبق على تسويق الانتاج من تلك المشاريع وبين الدول العربية الراغبة فيه ، حتى لاتواجه الدول المنتجه بفائض انتاج لاتستطيع تسويقه ، على أن يتضمن التعاقد الكميات والاسعار ومواعيد التسليم ٠ وذلك درءا لاى خلافات قد تنشأ بين الدول فى المستقبل - ونؤكد مره أخرى ضرورة ، فصل النواحى السياسية عن الاقتصادية لما فى ذلك من مصلحة وضرورة حياة بالنسبة للآمة العربيـــة ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص

تتوافر الموارد الزراعية فى الوطن العربى ، ولكن هناك تباين فى توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها مما يعق الاستخدام الامثل لتلك الموارد وبالتالى عدم كفاية الانتاج للاحتياجات ٠ فبلغ اجمالى الرقعة الزراعية نحو ١٣١ مليون هكتار من مختلف نوعيات الاراضى ٠ وتعد الارض الزراعية عنصر الانتاج الرئيسى فى الزراعة ، يليها الموارد المائية ، فالقوى العاملة الزراعية، فالموارد المالية ٠

ويوجد نحو ٩٣٪ من الارض الزراعية العربية فى سبع دول هى السودان، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، وتونس ٠ أما مخزون قوة العمل الزراعية فيوجد فى كل من مصر ، المغرب اليمن الشمالى ، السودان ٠

وتعتبر المحاصيل والزراعات التقليدية النمط الاكثر انتشارا فى الارض الزراعية فى الوطن العربى ، كما وان كفاءة استخدام عنصر العمل منخفضة وينخفض بناءا على ذلك مستوى الدخل الفردى الزراعى ، ومستوى معيشة العماله الزراعية ٠

وما سبق يترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية فى الدول العربية وزيادة واردات الغذاء ، وما يترتب على ذلك من تبعية غذائية ٠

ولتنمية الموارد الزراعية العربية لابد من التخلص من عده معوقات فى مقدمتها تخلف الهياكل الانتاجية والتسويقية فى الدول العربية ، بالاضافة الى ما هو قائم من إنفصال مفهوم الانتاج عن التسويق ٠ وغياب الاستراتيجية العربية القومية الموحده وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادى، كذلك تنافس هياكل الانتاج فى الدول العربية ، والقيود الجمركية ٠ وارتفاع تكاليف النقل وتخلف اساليبه ٠ بالاضافة الى الارتباطات الأجنبية - أى ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاديات الخارجية المتقدمه بصور شتى ٠

والتنمية الزراعية العربية المشتركة ممكنه ولمدى واسع عند توفير التمويل اللآزم لها ، وتنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض، مع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توحيد التعريفه الجمركية ، وتوفير سبل النقل ، ورفع القيود عن حركة رؤوس الاموال والعمال بين الدول العربية ٠ كذلك من العوامل ذات الأهمية رفع مستوى الوعى لمفهوم الوحده العربية لدى الشعوب والقيادات العربية ٠

أما بالنسبة لانماط التكامل العربى فتشير الدراسة الى ثلاث مثلثات كمقترح لهذه الانماط تشمل :

- العراق ، السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات ، سوريا ، لبنان (فلسطين) ٠، اليمن الجنوبى ، اليمن الشمالى ، جيبوتى ، الصومال ٠

- الاردن ، مصر ، السودان ، ليبيا ٠

- تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ٠

كما تم الاشارة الى توطن نوعيات معينة من الانتاج فى بعض الدول بناء على خصائصها الطبيعية ومبدأ الميزه النسبية ٠

وتختم الدراسة بالمتطلبات التنفيذيه ، لتحقيق اجراءات التكامل فى المدى القصير - السريع - بين بعض الدول العربية وبعضها ، ودون انتظار للنواحى التكاملية الاخرى خاصة السياسية ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصـــادر

١ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية مجلد رقم (٥) - الخرطوم -سبتمبر ١٩٨٥ ٠

٢ - نادر فرجانى - هدر الامكانية - مركز دراسات الوحده العربية - القاهرة - ١٩٨٢ ٠

٣ - معهد التخطيط القومى - مركز المعلومات التخطيطية - لمحة احصائية عن التجارة الدولية - القاهرة ١٩٨٨ ٠

٤ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - محددات واساليب تنمية التجارة البيئية الزراعية العربية - الخرطوم - ١٩٨٥ ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner